3-المعاهدة اللبنانية – الفرنسية عام 1936 وصداها في الشارع الإسلامي ودورها في تثبيت الكيان اللبناني

بقلم غزوان عبد شاهين

طالب الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور نافذ إبراهيم الأحمر	الأستاذ الدكتور محمد علي القوزي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
مشرفاً رئيسياً	مشرفاً مشاركاً
الجامعة اللبنانية	جامعة بيروت العربية

تمهيد

أنتجت المعاهدة اللبنانية – الفرنسيّة، (التي وقعت في 9 أيلول/سبتمبر عام 1936م) انقسامًا بين مكوّنات الشعب اللبناني وتمثيله السياسي، وخاصةً بين المسلمين والمسيحيين، فكما بات معلومًا فإن الطائفة المارونية كانت تسعى على قدمٍ وساق من أجل إتمام هذه المعاهدة والسعي لإنفاذ بنودها بشتى الوسائل والطرق، مع تغيير بسيط يمكن ذكره ويتمثل في أنّ الموارنة كانوا يؤكدون الاستقلال.

تمّ توقيع المعاهدة بين الفرنسيين والسوريين في ظل مفاوضات شاقة؛ تنازل السوريون بموجبها عن الأقضية الأربعة، واعترفوا بضمها إلى لبنان مقابل إنهاء الانتداب على سوريا بعد مرور ثلاث سنوات على توقيع المعاهدة (**شعيب، 1984، ص 126**).

وجاء توقيع المعاهدة الفرنسية السورية بمثابة خيبة أمل كبيرة لأنصار الوحدة السورية من جهة، بخلاف أنصار لبنان الكبير من جهة ثانية الذين وجدوا فيها ضماناً لمستقبل لبنان الكبير. وعلى المستوى السياسي، ساعد توقيع الاتفاقية المذكورة في تقريب وجهات النظر بين الأطراف السياسية اللبنانية (**شعيب، 1984، ص 132**)، كما ساعد بتسريع توقيع المعاهدة الفرنسية اللبنانية التي لم تواجه الصعوبات ذاتها التي واجهتها مع السوريين، فخلال مدة وجيزة، تمكن المفاوضون من توقيع هذه المعاهدة (**شرف، 1979، ص 21**) التي دخلت حيّز النفاذ بعد توقيع مجلس النواب عليها في جلسة استثنائية بتاريخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1936 (**الصلح، 2000، ص 67**).

برز المسلمون بموقفهم المعارض لهذه المعاهدة، يدعمهم المسيحيون ذوو التوجّه الوحدوي أو ما اصطلح على تسميتهم بأنهم «الوحدويون»، الذين كانوا يرفضون الهيمنة الفرنسية ويسعون لإعادة الوحدة مع سوريا. فرفض هذان الطرفان (المسلمون والمسيحيون الوحدويون) المعاهدة رفضًا قاطعًا، مع المطالبة بتحقيق الوحدة اللبنانية مع سوريا، وطلب الطرفان أيضاً من السلطات الفرنسية أن تستعاد الأراضي التي تمّ سلخها عن سوريا بموجب إعلان دولة لبنان الكبير.

في هذا السياق، كانت المواقف اللبنانية تمثيلاً لأطياف مكوّنات لبنان المختلفة، وقد جاءت هذه المواقف لتتماشى مع الرغبة الفرنسية الساعية إلى زرع بذور الطائفية في الحكم والأجهزة والمؤسسات الدستورية، لذلك ظهرت تيارات قومية جابهت هذه التصرفات وعملت جاهدة للقضاء على الطائفية وملحقاتها.

كما ظهرت الأحزاب والقوى والتيارات الإسلامية، التي كانت تهدف للحفاظ على الهوية الإسلامية، بعدما شعر المسلمون بمشروع فرنسي يهدف إلى هضم حقوقهم وإنكار وجودهم وجعلهم يسبحون في بوتقة الطائفية والتناحر، حيث يتم ذلك عبر دعم المسيحيين لإبقاء الكلمة الدستورية والسلطوية لهم على امتداد الأراضي اللبنانية.

ربما نجح مخطط السلطات الفرنسية بعض الشيء في زرع الفتنة والخلاف بين القيادات السياسية، لكنّ المشروع الفرنسي لم يدم طويلًا بعدما ظهرت بوادر الاتحاد بين

الأفرقاء السياسيين، التي كانت تحت شعار واحد: استقلال لبنان.

أدى ذلك بلا شكّ، إلى تصويب الهدف نحوَ تحميل السلطات الفرنسية المسؤولية المباشرة عن الخلافات الطائفية، التي زرع نظامها أسسه وعليها أعلن قيام دولة لبنان الكبير خلال عهد الانتداب. ذلك أنّ السلطات الفرنسية كانت ذات سيطرة فعلية على أرض الواقع وتمسك بزمام المؤسسات السياسية والاقتصادية والخدماتية، وكانت مرافق الدولة بيدها، لذلك كانت هي السلطة المخوّلة اتخاذ جميع القرارات وتنفيذها؛ ما أنتج عدم انكفاء المواطن اللبناني عن كيان الدولة، وخوفه من انتمائه إلى لبنان، وسعيه للاحتماء بعباءة الطائفة **(سلمان، 2017، ص 63)**.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الموارنة كانوا يحابون السلطات الفرنسية ويسعون للحصول منها على حقوق المسيحيين في بوتقة الدولة الجديدة، لكنهم لم يسعوا لأجل أن يبقى لبنان تابعًا لفرنسا من دون تحقيق استقلال ذاتي، لذلك وجدت البطريركية المارونية في المعاهدة اللبنانية– الفرنسية، فرصةً ذهبية للإصرار على المطالبة بالنزعة الاستقلالية، وإلغاء تبعية لبنان لفرنسا بشكلٍ كامل وذلك على الأقل من الناحية السياسية **(سلمان، 2017، ص 63)**.

- **أوّلاً: المعاهدة اللبنانية الفرنسية (1936)**

في العام 1936م، توحدت آراء الطوائف بعدما قرر أبناؤها وجوب التعالي عن الخلافات والمنازعات الطائفية، وتوحيد الآراء نحو المطالبات المفيدة، ووضع الآمال في الوصول إلى حل سياسي نهائي يؤمن استقلال البلاد **(القوزي، 1982، ص 426)**.

إنّ أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت الفرنسيين إلى توقيع معاهدة رسمية مع لبنان هو ما حصل في سوريا من اضطرابات داخلية وفوضى شاملة طالت كامل المدن الرئيسة في بداية عام 1936، حيث كانت الكتلة الوطنية السورية تطالب الفرنسيين بضرورة وضع معاهدة بين البلدين للتأسيس لمرحلة الاستقلال فيما بعد. ومنعًا لتدهور الأوضاع الداخلية السورية وانفلات الشارع، اضطرت فرنسا للنزول عند رغبة الكتلة الوطنية وإجراء مفاوضات مع وفدٍ سوريّ سافر إلى باريس من أجل إبرام معاهدة مشتركة بين الطرفين: وبالفعل فقد رأت هذه المعاهدة الحياة في 9 أيلول/سبتمبر 1936، وكانت مدتها 25 سنة، حيث تضمّنت إعلان التحالف والصداقة بين البلدين، واعتراف فرنسا بسيادة سوريا ووحدة أراضيها، شرط أن تستعيد سوريا وحدتها بعد ثلاث سنوات ضمن مرحلة انتقالية

يبدأ مفعولها بعد التوقيع النهائي بين الطرفين **(قربان، 1975، ص 145-140)**.

وبعد موافقة المجلس النيابي على المعاهدة (في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1936) أعلن الإضراب العام في المناطق الإسلامية، فأقفلت بيروت وبعض المناطق إقفالاً تماماً احتجاجاً على الموافقة على الاتفافية، أما المناطق المسيحية فكانت الاحتفالات تعمها احتفاء بإبرامها، وقد صرح الزعيم الدستوري بشارة الخوري بعد الموافقة عليها فقال: «إنه لم يكن بإمكان لبنان في ذلك الحين أن يصل إلى نتيجه أفضل مما وصل إليه...» كما أن رئيس الوزراء آنذاك خير الدين الأحدب قال: «إن عهداً جديداً قد بدأ وهو عهد المساواة في الحقوق والواجبات، وإننا يجب أن نحافظ على وحدة لبنان، ومنع انسلاخ أي جزء منه ...». كان هذا موقفاً إسلامياً متقدماً على الصعيد الوطني؛ ومنذ ذلك الحين تراجعت الدعوات الرافضة لاستقلال لبنان عن بلاد الشام، مما زاد فى إفساح المجال للمشاركة في بناء الوطن الجديد والانخراط في جميع الإدارات والمؤسسات والتكيّف في مرحلة جديدة **(قاسم، 2012، ص 62)**.

هكذا انحصرت مطالب المسلمين بعد عام 1937 بالمشاركة في مناصب الحكم والوظائف. وبدأ معظم اللبنانيين يقتنعون أن هذه المعاهدة وضعت لبنان الجديد على طريق الاستقلال رغم أن طموحاتهم القومية ومطالبهم بالوحدة مع بلاد سوريا لم تتحقق، مع اليقين بأنه لم يكن من الممكن في ظل الأحوال السياسية والظروف الدولية الراهنة الحصول على شروط أفضل.

بدأ تأثير توقيع المعاهدة الفرنسية السورية يُرخي بظلاله على الوضع الداخلي اللبناني المتلهّف في الأصل إلى الوصول لما وصل إليه السوريون من خلال إجبار فرنسا على توقيع معاهدة مع لبنان تمهّد لمرحلة انتقالية ينال فيها استقلاله وحقه في السيادة؛ لذا بدأ اللبنانيون يطالبون بدورهم بإنهاء الانتداب وبعقد معاهدة مع الحكومة الفرنسية. وكانت فرنسا قد وعدت اللبنانين بإجراء مفاوضات مع الحكومة اللبنانية هدفها الاعتراف بوحدة واستقلال لبنان والحفاظ على كيانه. بدأت هذه المفاوضات بين الوفدين اللبناني والفرنسي في 20 تشرين الأول/أكتوبر حتى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1936، وقد تشكل الوفد اللبناني من السادة: إميل إده، بشارة الخوري، أيوب ثابت، خالد شهاب، بترو طراد، محمد عبود عبد الرزاق، حكمت جنبلاط، نجيب عسيران، وهرام ليليكيان. ومن خلال هذه الأسماء يكون قد تم استبعاد الزعماء الوحدويين من عضوية الوفد، أما الوفد الفرنسي

فقد تألف من السادة: المفوض السامي دي مارتيل ومساعديه فى المفوضية «ميريبه، أو ستروروغ، لافون، كفير».

انتهت المباحثات في بيروت بحيث ثمّ التوقيع على معاهدة 17 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 19 من الشهر ذاته عرضت المعاهدة على المجلس النيابي وتمت الموافقه عليها بالإجماع.

لكنّ المفارقة أن الوحدة الوطنية في لبنان لم تكن كما في سوريا، بل كان الانقسام الداخلي اللبناني سيد الموقف، خاصةً بين الفئة التي تطالب بالوحدة مع سوريا، والفئة التي تطالب بالسيادة اللبنانية والاستقلال، وبطبيعة الحال كانت هذه المطالب تتخذ منحى طائفياً **(طبارة، 2001، ص 53)**.

- بنود المعاهدة اللبنانية – الفرنسية لعام 1936

اشتملت هذه المعاهدة على النقاط التالية:

1. إنهاء حكم الانتداب على لبنان.
2. ترشيح لبنان عضواً في عصبة الأمم بعد مرور ثلاث سنوات على تصديق المعاهدة.
3. بقاء الجيش الفرنسي على الأراضي اللبنانية.
4. استعمال جميع الطرق والمواصلات والموانئ والمرافئ والمطارات للخدمات العسكرية واللوجستية الفرنسية.
5. المحافظة على المصالح المشركة والتشاور في الشؤون الخارجية والمعاهدات.

وكانت مدة هذه المعاهدة خمس عشرة سنة – قابلة للتجديد – مع تسع مواد واتفاقات عسكرية وخمسة بروتوكولات.

ثم دعمت هذه الاتفافية بملاحق تم الاتفاق عليها، وكان من بينها رسالتان موجهتان من الرئيس إميل إده إلى المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل تعهد فيهما بما يأتي:

أ. المساواة في الحقوق المدنية والسياسية دون محاباة.

ب. توحيد نظام الضرائب.

ج. توزيع النفقات على المصالح العامة بإنصاف.

د. تمثيل العناصر المختلفة في مجموع الخدمات على قدم المساواة.

هـ. تحقيق اللامركزية الإدارية.

وكان البطريرك مار أنطوان بطرس عريضة [1]من المؤيدين لهذه الاتفاقية، حيث أرسل مذكرة ورد فيها عدد من البنود للمفوّض السامي في 6 شباط/فبراير عام 1936، اعتبرت فيما بعد مذكرة تاريخية وقاعدة تأسيسية للميثاق الوطني. ومن أهم ما وردَ فيها **(طبارة، 2001م، ص 54)**:

1. صيانة الكيان اللبناني بحدوده التي تمّ الإعلان عنها عقب تأسيس دولة لبنان الكبير.
2. تمتع لبنان باستقلاليته التامة وسيادته الكاملة ضمن علاقة وطيدة مع الشقيقة سوريا، خاصةً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
3. وضع دستور جديد للبلاد يقوم على أساس الاستقلال التام والفعلي، يضمن لجميع اللبنانيين حرياتهم التي يوقرها النظام السياسي البرلماني الذي يجب أن يسود في لبنان.
4. عقد معاهدة مع فرنسا.
5. انضمام لبنان إلى جمعية الأمم المتحدة.

كانت هذه البنود على قدر من الأهمية، وقد ساهمت في تخفيف حدة التوتر والاختلاف بين الأفرقاء السياسيين المتخاصمين بشأن التبعية والاستقلال، وقد اعتبرت ميثاقًا وطنيًا تفاهم على أساسه اللبنانيون.

رغم ذلك لم يقدر لهذه المعاهدة النجاح، حيث تحرك اليمين الفرنسي في الجمعية الوطنية وخارجها ليوجه الاتهام للحكومة الفرنسية، ويعلن أن إعلان استقلال لبنان وسوريا هو بداية انحلال الإمبراطورية الفرنسية، وأن انسحاب الجيش الفرنسي من بلاد الشرق هو تسليم هذه البلاد إلى تركيا ومملكة العراق وشرق الأردن. وبالتالي استطاع اليمين الفرنسي بعد توجيهه اتهامات سياسية ومادية خطيرة إلى الحكومة الفرنسية منع

1 كان البطريرك عريضة شخصية فريدة من نوعها، اختلفت كثيراً عن غيرها من الشخصيات اللبنانية، لما لها من مميزات تفاعلت مع البيئة التي عاش فيها واستطاعت أن تحقق ما سعت إليه.

الحكومة من طرح المعاهدة وإحالتها إلى الجمعية الوطنية.

على أثر ذلك قام المفوّض السامي الفرنسي في 30كانون الثاني/يناير 1936م، بدعوة المجلس النيابي إلى اجتماع طارئ لانتخاب رئيس للجمهورية، وهو في السابق كان قد علّق الدستور وأوقف العمل نتيجة معارضة معظم اللبنانيين لاستمرار الوجود الفرنسي في لبنان، وكان للمفوّض ما أراد، حيث تم الاجتماع وتمخّضَ عنه انتخاب إميل إدّة رئيسًا للجمهورية لمدة 3 سنوات، اعتبارًا من العام 1936م، ولغاية 1939م، إلّا أنّ الرئيس إدّة استمرّ على رأس الحكم حتى العام 1941م، ولذلك وبالنظر لما حدث من تداعيات وإرهاقات الحرب العالمية الثانية أثرت على الحكومة الفرنسية ونفوذها في جميع دول الانتداب **(حلاق، 2018، ص 147)**.

وخلال عهد الرئيس إدّة تجلّت مظاهر التعاون الإسلامي–المسيحي في سبيل قيادة الدولة نحو الأهداف المرجوة، حيث أسنَدَ رئيس الجمهورية إلى خير الدين الأحدب (المسلم السنّي) رئاسة الوزراء، وكان حليفًا له، فكان الأحدب أول مسلم سنّي يتولّى منصب رئاسة الحكومة منذ أن بدأ عهد الجمهورية الأولى عام 1926م، كما حرَصَ الرئيس إدّة على دوام التقرّب من الطائفة السنية، التي كان لها الثقل الشعبي الأكثر في البلاد، حيث تعتبر الطائفة التي ينتمي إليها العدد الأكبر من الزعماء الذين يطالبون بالوحدة السورية، كما كان الرئيس إدّة مقتنعاً كلّ الاقتناع أن السنّة في لبنان يمثلون دعمًا قويًا للشرعية، ومكوّناً أساسياً من مكوّنات الشعب اللبناني، كما لهم تاريخ عريق منذ سنواتٍ عديدة **(حلاق، 2018، ص 147)**.

وانطلاقًا من الدور الأساسي للمسلمين في الحياة السياسية اللبنانية، كان لا بدّ من التقرّب إليهم والتودد لمقاربة الأفكار التاريخية وإبطال دعواتهم للعودة إلى الحضن السوري الذي كان أساس مطلبهم بوجه الانتداب الفرنسي وقيام الجمهورية، لذلك قرر الرئيس إميل إدّة التودد إلى المسلمين عامّة والسنّة على وجه الخصوص، ولهذه الغاية بدأ بعقد الاجتماعات الخاصة والعامّة في عدد من منازل وجهاء الطائفة السنية، فبدأ بعضو المجلس القومي الإسلامي (عمَر بيهم)؛ حيث طرح جملةً من الوعود التي من شأنها أن تطمئن المسلمين إلى مستقبلهم، واعدًا ببذل جهده في تحقيق المساواة داخل الدولة وإزاحة ستار الغبن عن المسلمين. ولكي يضفي المصداقية على وعوده وأقواله، قام الرئيس إدّة بإرسال رسالتين إلى المفوّض السامي الفرنسي يطرح من خلالهما وجه

نظره في تطبيق المساواة بين جميع أطياف الشعب اللبناني، فضلًا عن رغبته في توزيع المناصب داخل الدولة مناصفةً بين المسلمين والمسيحيين، وعُرفت هاتان الرسالتان 6 و6 مكرر **(الصلح، 1970، ص 47)**.

وكان قد ظهر، إلى جانب التيارات القومية العربية، والقومية اللبنانية، تيار معتدل يمثل المسيحيين المسلمين ويضم بشارة الخوري ورياض الصلح، وأخذ أقطابه يسعون للتوفيق بين الآراء المتباعدة، ويدعون إلى تيار ينشد الاستقلال اللبناني مع أقصى العلاقات الأخوية مع العرب.

والجدير ذكره أن الشيخ بشارة الخوري كان يؤكد «أهمية الوجود الإسلامي في لبنان، وما يفرضه هذا الوجود من ضرورة التسوية... فحاول جهده للوصول إلى اتفاق مع أصحاب الدعوة إلى القومية العربية، وكان في وجهة نظره هذه يعكس تفكير ميشال شيحا، وغيره من كبار رجال الأعمال المسيحيين الذين رأوا في الدول العربية المجال لتطبيق نشاطهم الاقتصادي» **(شاهين، 1980، ص 100)**.

ولم تكن أصابع الإنكليز بعيده عن الكتلة الدستورية التي بدأت نشاطها خلال سنة 1934 بدليل انضمام الأشخاص من المحسوبين ضد التيار الفرنسي إليها، وقد صدرت سنه 1943 جريدة (Le Jour)بإشراف ميشال شيحا، وإدارة شارل عمون لتكون لسان حال الحزب الدستوري أو الكتلة الدستورية. وكان الشيخ بشارة الخوري قد حاول منذ البداية استقطاب المسلمين في تكتله، ففاوض رياض الصلح – أحد أقطاب القوميين العرب – وأسس معه « الكتلة الدستورية» التي بدأت نشاطها بإعادة العمل بالدستور الذي علّقه المفوض السامي سنه 1932. وقد تمكنت الكتلة من استقطاب الكثير من المثقفين من المسلمين والمسيحيين، وكانت نواتهم: حسين الأحدب، موسى نمور، ميشال زكور، وجبران التويني. وجعلت هذه الكتلة في مقدمة أهدافها المطالبة باستقلال لبنان «ذي الوجه العربيّ الذي يوفق بين أفكار بشارة الخوري ورياض الصلح **(شعيب، 1984، ص 161)**.

وكان رياض الصلح قد شكا سنة 1936 مع سليم سلام، وعبد الحميد كرامي، وعمر بيهم، من استبعادهم عن المشاركة في المحادثات التي أنتجت الدستور، وقدموا احتجاجاً على التوافق الفرنسي اللبناني الذي لم يتطرق إلى النظام الفدرالي مع سوريا(1) **(شمعون، 1969، ص 13)**؛ ولذلك تمثل موقفه بالاندفاع في دعم الكتلة الدستورية،

عبر التفاهم مع الشيخ بشارة الخوري على ثوابت ومبادئ عرفت «بالميثاق الوطني» وتختصر بكلمات قليلة: «لا للشرق، لا للغرب، ونعم للبنان المستقل ذي الوجه العربي». لقد باتت هذه العبارة التوحيدية نهجاً ثابتاً للحكومات الاستقلالية والبيانات الوزارية والسياسة الخارجية **(سيل، 2010، ص 677)**، ومنذ قيامها دخلت الكتلة الدستورية المعترك السياسي من بابه الواسع مع الكتلة الوطنية، الأمر الذي أزعج سلطة الانتداب.

- **ثانياً: التحولات السياسية في المجتمع اللبناني 1936 – 1943**

كانت اتفاقية 1936 بين لبنان وفرنسا بداية تحول في الحياة السياسية والتوجهات الطائفية الجديدة في لبنان، بعد انحسار التيارين المتطرفين الإسلامي والمسيحي. وأمام التحولات السياسية وتحركات الكتلة الدستورية وانفتاحها على المسلمين بدأ إميل إدة بالتقرب من المسلمين كما تحول المسلمون تدريجياً عن المطالبة بتحقيق الوحدة مع سوريا، مع السعي لإدارة الملفات الداخلية الخاصّة بهم في إطار الكيان اللبناني. مهما يكن من أمر فقد كان الرئيس إميل إدّة أول رجال الدولة اللبنانية الذين عملوا على مبدأ «الميثاق الوطني»، الذي يقضي بتعاون رئيس الجمهورية (الماروني) مع رئيس الحكومة (المسلم السنّي) حيث كان يُرتجى من ذلك احتمال تغيير المسلمين لتوجهاتهم وتطلعاتهم السابقة والالتفاف نحوَ الامتزاج بالكيان اللبناني والمشاركة في صنع القرار الداخلي **(حلاق، 2018، ص 148)**.

من هنا يمكن تبرير محاولات إميل إده الحثيثة للتقرب من المسلمين عامة والسنة بصورة خاصة، إذ بدأ بعقد الاجتماعات العامة في منازل وجهاء الطائفة السنية، وتقرب إلى عمر بيهم – عضو المجلس القومي الإسلامي كما سلف القول، حيث قام بزيارة له في منزله واعداً بتحقيق المساواة ورفع الغبن عن المسلمين.

والأمر الملاحظ في هذه الفترة أن المسلمين بدأوا يطالبون أكثر بحقوقهم كما بدأوا تدريجياً يعلقون مطالبهم بالوحدة السورية. وأخذوا يعالجون القضايا الواقعية المطروحة التي تؤثر على وجودهم ومستقبلهم وحقوقهم في إطار الجمهورية اللبنانية. ويلاحظ في هذا السياق أن المذكرة التي رفعها سليم علي سلام في 8 شباط/فبراير 1937 إلى المفوض السامي الكونت دي مارتل جاء فيها: «أن المسلمين في هذه البلاد لا يريدون أن يغمطوا حق أحد ولا هم يريدون أن يأخذوا أكثر من حقهم ولكن في الوقت نفسه لا يريدون أن تغمط حقوقهم بأساليب لبقة دقيقة» **(حلاق، 1982، ص 315 – 318)**.

ومن الأهمية بمكان القول إن فرنسا، قبل اللبنانيين، هي المسؤولة مباشرة عن الأسس الطائفية التي قام عليها لبنان منذ عهد الانتداب، وذلك لأن فرنسا كانت هي الحاكمة من الناحية العملية، وبالتالي فقد كانت هي القادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها. ولهذا لم يشعر المواطن اللبناني بمواطنيته وبانتمائه إلى لبنان، بل كان شعوره الأقوى هو الانتماء إلى طائفته التي يمكن عبرها أن يصل إلى حقوقه وفقاً للسياسة المتبعة.

لم تفلح محاولات الرئيس إدة في إنهاء التوجهات الطائفية خصوصًا لدى المسلمين في لبنان، بل زادت الأجواء السياسية احتقانًا وتوتّرًا، بعد أن بدأ ينفرد بإدارة شؤون البلاد وفق مبادئه وآرائه، وبعد أن اطمأن إلى موالاة رئيس الوزراء خير الدين الأحدب، وبالتالي تحّول الصراع من الطائفية إلى المذهبية، حيث تباينت مواقف ومطالب المسلمين بمختلف مذاهبهم، وبدأ كل نائب في مجلس النواب يطالب بالحصص والمطالب لأبناء مذهبه **(فتوني، 2013، ص 85)**.

وخلال اجتماع مجلس النوّاب اللّبناني بتاريخ 6 نيسان/أبريل من العام 1937، تحوّلت الجلسة العامة عن مضمونها وأهدافها إلى البحث الجدّي في حقوق الطوائف اللّبنانية، عبر مطالبة كلّ نائب بما يراه مناسبًا لطائفته؛ فقد أعلن النائب مجيد أرسلان عن مطالبته بحقوق الطائفة الدرزية (بعدما سبقه النائب إلياس سكاف الذي تحدث عن مكانة وتمثيل المذهب الكاثوليكي في ظل هيمنة مارونية على التمثيل المسيحي في معظم وظائف الدولة)، وقد أشار أرسلان إلى الغبن الذي يلحق بالدروز، مؤكداً أنّ الطائفة الدرزية لم تنل حقوقها كما يجب على المستوى التمثيلي أو الوظائفي داخل الكيان اللبناني، بل وجَدَ أن الدروز قد خسروا الكثير عقب التطورات الديبلوماسية وتنظيم المعاهدات والميثاق الوطني حيث أردف يقول باللغة العامية في مداخلته: «كان عندنا في القضاء ملحم حمدان وسعيد زين الدين ورشيد حمادة وأحمد تقيّ الدين وشفيق الحلبي، وقد راحت على الدروز في كل هذه المراكز، فإذا كان الدروز الموجودون في العدلية ما فيهم كفاية يطردوهم على بيوتهم وإذا كان الأمر بالعكس يعطوهم حق يبحثوا بالمراسلة 6 و6 مكرر، وإذا بتوجد طائفة أثبتت لبنانيتها بتكون الطائفة الدرزية، وإذا بدن يهاجروا الدروز من هالبلد يخبرونا لنهاجر... وإذا الحكومة ما بدها الدروز فمنخرج من هالبلاد» **(حلاق، 2018، ص 151-150)**.

وفي تحليل سريع لمداخلة النائب مجيد أرسلان يتبيّن أنه أراد تحصيل مكاسب

للطائفة الدرزية بعدما وجَدَ أن ممثل كل طائفة يطرح المطالب الخاصة بطائفته، وربما جاءت هذه الكلمات لأنه أحس بتسلّم الموارنة مرافق الحكم والوظائف في البلاد تزامناً مع مطالب أتباع المذاهب المسيحية الأخرى بتحصيل حقوقهم. هذا بالإضافة إلى أن الرئيس إميل إدة خطب ودّ المسلمين السنة حين أكسبهم وظيفة رئيس مجلس الوزراء، وكأن أرسلان كان خائفاً على الدروز من الذوبان في بوتقة التحاصص بين الموارنة والسنّة.

أمّا الطائفة الشيعية؛ فقد حضرت في مداخلة النائب صبري حمادة، الذي عرض المخاوف على حقوق الطائفة والنتائج التي ترتبت على المعادلة 6 و6 مكرر، التي كانت في مضامينها تلغي حقوق الشيعة من تسلم مناصب أو وظائف قيادية في الكيان اللبناني، فأردف في مداخلته يقول: «لم يكن للشيعة أشخاص يمثلونها في الجندرمة، جرت امتحانات سنة 32 و33 ولم يتقدم لها أحد من الشيعة، واليوم يقولون: توجد وظائف شاغرة بالجندرمة، وتريد الحكومة أن تأخذ أشخاصاً لها من الذين قدموا امتحانات قديمًا ،ولذلك أوجه نظر الحكومة إلى حقوق الشيعة في هذه المصلحة وإلى اتخاذ طرق جديدة لكي لا تصاب مصالح الشيعة بضرر» **(محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، 1937، ص 256-256-255)**.

هذا في حين كانت الطائفة السنية مقسومةً بين مؤيدٍ ومعارض، إذ تولّى عدد من الشخصيات قيادة المعارضة فيها، وأظهروا رغبة سنية بعدم الرضى على أداء خير الدين الأحدب رئيس الوزراء اللبناني، ربما لأنّ المنصب أنساه المطالب الإسلامية التي نادى بها عندما كان نائبًا في البرلمان؛ ثم بعد أن تم تكليفه رئاسة الوزراء تناسى وتغافل. وفي هذا الصدد قام المجلس القومي الإسلامي بتنظيم مذكرتَي احتجاج على عدم تطبيق معادلة الـ6 و6 مكرر، وتمّ تقديمهما إلى وزير الخارجية الفرنسية والمفوض السامي الفرنسي آنذاك «دومارتيل» في حزيران/يونيو سنة 1937م، كما كرر المجلس تشديده على ضرورة تطبيق المساواة بين المسلمين والمسيحيين في الكيان اللبناني **(حلاق، 2018، ص 151)**.

والحقيقة فإن القوى الإسلامية المعارضة، داخل المجلس النيابي وخارجه، كانت ترى أن حكومة خير الدين الأحدب هي المسؤولة عن واقع المسلمين المجحف في لبنان، غير أن هذا الواقع استمر بالرغم من أن رئاسة الوزراء أسندت إلى الأمير خالد شهاب

في 21 آذار/مارس1982، الذي استمر في الحكم سبعة أشهر فحسب، بسبب استمرار الأزمات الطائفية والسياسية. وبناء على اقتراح وتنسيق بين المفوض السامي الفرنسي ورئيس الجمهورية (إميل إده) بضرورة توسيع دائرة التمثيل السني وزيادة عدد دائرة الوزراء؛ تمّ أول تشرين الثاني/نوفمبر 1937 تأليف حكومة جديدة برئاسة عبد الله اليافي.

في هذا السياق ذكر القنصل البريطاني في بيروت أن عبد الله اليافي عانى كثيراً قبل تشكيل هذه الوزارة نتيجة المناقشات المطولة، كما أنه لاقى صعوبة في المساومات الحاصلة بسبب الانقسامات والتباين في الآراء إلى أن وفق في محاولته الأخيرة في تشكيل حكومته.

وبموازاة القوى الإسلامية والمعارضة السنية (التي كانت تدعو إلى دمج لبنان بالوطن الأصل والقوى المسيحية (التي كانت تطالب بانعزال لبنان واستقلاله التام تحت الحماية الفرنسية)، نجح التيار التوافقي في تكريس «الطائفية التوافقية» مدعماً إياها عن طريق إدخالها في البنية السياسية للحكم. وما لبثت هذه المعادلة ذات الأبعاد الطائفية أن امتدت شيئاً فشيئا في البنية الاجتماعية، وكانت الكتلة الدستورية التي مثلت هذا التيار تمثل البرجوازية الاسلامية والمسيحية في برنامجها الذي يقوم على اقتسام النفوذ وتسهيل المهمات المصلحية بينها **(قاسم، 2012، ص)76.**

في المقابل بدأ المتحولون المسيحيون يشعرون بمضايقة الانتداب لنمو وتوسع رساميلهم: فعرفوا أن سياسة فرنسا تقوم على نهب ثروات هذه المنطقة والسيطرة على مقدراتها الاقتصادية وربطها بالاقتصاد الفرنسي؛ لذلك عارضوا فرنسا وبدأوا يطالبون بالاستقلال والتقرب من العالم العربي. أما البرجوازية الإسلامية الناشئة، فرأت هي أيضاً أن نشاطها لا يمكن أن يتسع في ظل هيمنة الانتداب وبالتالي نادت بالمجتمع الإسلامي المناهض للانتداب وتمسكت بالوحدة العربية.

وهكذا يُلاحظ أنّ الطائفية بدأت تتغلغل، وبات كل ممثل عن طائفته يسعى إلى المطالبة بحصص وظائفية لها، ولا سيما الشيعة الذين تحدث باسمهم صبري حمادة، حيث بيّن حالة الحرمان التي تلاحقهم في الدولة، وبالتالي حذّر من المضيّ قدمًا في تجاهل الطائفة الشيعية، مؤكداً ضرورة تطبيق المساواة على قاعدة الـ6 و6 مكرر. ولكن المفارقة أن ممثلي جميع الطوائف الإسلامية، سنةً وشيعة ودروز، كان محور حديثهم أو محور مطالبهم يدور في فلك ال6 و6 مكرر، وكأن هذه الصيغة هي الضمانة الوحيدة

التي يمكن من خلالها تحقيق المكاسب لكل طائفة بالمناصفة. وهكذا انقسم اللبنانيون إلى فرق، على أساس الدين والمذاهب الطائفية، وتحول الكيان السياسي من وطني اجتماعي إلى كيان طائفي بامتياز **(فتوني، 2013، ص 85)**.

ثالثاً: دور السلطات الفرنسية في إرساء الطائفية:

وبالتوازي مع ذلك عملت السلطات الفرنسية على إرساء الطائفية اللبنانية بغية إبقاء سيطرتها على مقدرات لبنان السياسية والاجتماعية، فكانت السلطات الفرنسية تقرب بعض الفئات لمناصب كبيرة في الدولة وتبعد فئات أخرى، حتى بات الوضع الطائفي مثار النقاش بين صفوف الساسة، وهو ما تجلى في بعض مواقف الطائفة السنية التي اعتبر ممثلوها أن الطائفية هي المسبب الأول لكلّ الأزمات التي يعانيها المسؤولون اللبنانيون وخاصةً المسلمين: بدءًا من التعيينات الوزارية وانتهاءً بالانتخابات النيابية، فضلًا عن الوظائف الأخرى في باقي الإدارات والهيئات والمؤسسات **(المجلس الإسلامي في لبنان، 1965، ص 3)**.

وما أثار حفيظة الطوائف الإسلامية بشكل عام، هو أن المسيحيين بدءًا من رأس الهرم (رئيس الجمهورية) مرورًا بالنوّاب ثم الوزراء، ثم وصولاً إلى الهيئات والمؤسسات، كانوا قادرين على التحدث والبحث بالأمور العقائدية والتعبير عن آرائهم والجهر بها عبر المطالبات المذهبية الخاصة بهم دون تخوّف أو تذمّر، بسبب الدعم الفرنسي الذي كانوا يستندون إليه، ما سهّل على الرئيس إميل إده القول: بأنه لا يرى مانعاً من جعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً؛ مطالباً في الوقت ذاته المسلمين بالرحيل عن لبنان إلى الجزيرة العربية إذا أبدوا رفضهم لآرائه؛ «كما أنه صرح في باريس في حزيران/يونيو 1937: إننا والسوريين أمتان مختلفتان كل الاختلاف ... إننا الجزيرة المسيحية الوحيدة في البحر الإسلامي! **(بيهم، 1950، ص 107)**

إن هذه التصريحات والمواقف أساءت إلى المسلمين وإلى الأكثرية اللبنانية التي اعتبرتها تحدياً لمبادئها ومشاعرها ووجودها. ولا بد من الإشارة إلى أن رئيس الوزراء خير الدين الأحدب لم يعترض على تصريحات رئيس الجمهورية، لأن الرئيس إده سبق أن أسند إليه منصب رئاسة الوزراء مره ثانية قبل سفره إلى باريس، ومن بعد ذلك كلف برئاسة الوزراء لثلاث مرات متوالية (من 10 تموز/ يوليو 1937 إلى 21 آذار/مارس 1938(2)) **(زيلع ، دون تاريخ النشر، ص 26-24)**.

وبالتالي أنتجت هذه الأمور هواجس لدى المسلمين في لبنان، الذين اعتبروا أن الدعم الفرنسي هو الذي أوجد التعصب والانحياز، فيكون هذا الدعم هو السبب الرئيس الذي يهدد الوحدة الوطنية داخل الكيان اللبناني، ومن شأنه أن يزعزع الصف الوطني، ويثبّت الوجود الفرنسي من خلال حجّة الانقسام بين اللبنانيين (**المجلس الإسلامي في لبنان، 1965، ص 4**).

لقد اعتبر المسلمون أنّ الانتخابات النيابية التي أوصلت مجموعات من المشايخ والبكوات والأسياد – دون سواهم – إلى سدّة البرلمان النيابي، إنّما هيَ تكريس للتمثيل الطائفي كأساس للحياة النيابية، وبالتالي فإن الفرنسيين هم الذين عملوا على تثبيت هذا الانقسام ودعمه من أجل مصالحهم الشخصية (**الحرية، 1960، ص 2**).

وهكذا اتجهت السياسة التي اتبعها الفرنسيون إلى مسيحيي لبنان دون عدل أو إنصاف: فالعدل على حدّ تعبير إميل حبوش يكمن في أن يتبع المسيحيون – الأقل عددًا – المسلمين الذين يمثلون العدد الأكثر في الدولة، فيما تساءل: إذا كان الذلّ أن تتبع الأقلية الأكثرية فهل يكون العكس إلا ذلًّا؟، كما اعتبر أن المسيحيين هم من العرب كسواهم من باقي شعب لبنان، كما أنّهم لا يعيشون في دولة ذات حكم شرعي، ولا في دولة تصدر أحكامها باسم الدين، وبالتالي فلا خوف على هويتهم من الزوال أو الانصهار داخل المجتمع الإسلامي (**حبوش، 1941، ص 29–26**).

لقد أظهرت التطورات السياسية المتلاحقة في البلاد، أن مستقبل لبنان ومصيره كان يُخطط له بمعزل عن المطالب الإسلامية بشكلٍ خاصّ والوطنية بشكلٍ عام، كما أن ما زاد الأمر تعقيدًا هو أنّ الانتخابات البرلمانية والنتائج التي تتمخّض عنها، كانت تنتهي وتصدر وفقًا لضغوطات وتدخلات السلطات الفرنسية، ولا سيما تلك الانتخابات التي جرت في 24 و25 تشرين الأول/أكتوبر من العام 1937م، والتي تدخلت فيها التسويات السياسية بين المعارضة والموالاة (النهار، 1937)، ثمّ تألفت حكومة جديدة في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1937م، وتولى فيها خير الدين الأحدب رئاسة الوزراء، فيما كانت المفارقة أنّ النائب مجيد أرسلان قد انضمّ للحكومة للمرّة الأولى ممثلًا عن الطائفة الدرزية (**حلاق، 2018، ص 154**).

وإذا ما تمت معاينة السياسة التي انتهجتها سلطات الانتداب الفرنسي ومعها الحكومة اللبنانية منذ قيام دولة لبنان الكبير، وصولًا إلى مرحلة انتخاب إميل إده رئيسًا للجمهورية،

يتبيّن أنّ الاهتمام الإنمائي والخدماتي والسياسي كان يصب في مناطق ما كان يسمى متصرفية جبل لبنان، بينما كانت المناطق الساحلية (ذات الغالبية الإسلامية) تعامل بدونية من الناحية الإنمائية والخدماتية، كما ثبت أن المناطق الإسلامية التي تقع في محافظة جبل لبنان، لم تلقَ العناية الكافية، بما يعني عدم مساواتها مع باقي مناطق جبل لبنان. وبتاريخ 21 شباط/فبراير 1938 أثار هذه القضية نائب جبل لبنان في البرلمان اللبناني (أحمد يونس الخطيب)، حيث أوضح الإهمال الواضح من قبل الحكومة اللبنانية للمناطق الإسلامية في الجبل، من جميع النواحي الزراعية والثقافية والإنمائية، حيث طرح مقارنة أشار فيها إلى أنّ بعض المناطق اللبنانية تحظى بدعم علمي تربوي ويوجد فيها الكثير من المدارس الحكومية والخاصّة، بينما يخيّم الجهل والظلام على معظم المناطق الإسلامية – كأنها ليست جزءا من لبنان –، وأنّ هذه المناطق لها حق على الدولة بأن تصل إليها أدنى مقومات التعليم التي تساعد المواطن فيها على القراءة والكتابة. كما طرح النائب الخطيب أمام المجلس النيابي المعاناة التي تلحق بساكني إقليم الخروب( )، والتي لا تشكل أي عبء على خزينة الحكومة إذا ما تقرر المباشرة بالأعمال الإنمائية، حيث اعتبر أن التكلفة ستكون أقلّ بكثير مما تنفقه الحكومة اللبنانية في باقي المناطق، وأقلّ مما يدفعه سكان تلك المناطق من ضرائب للدولة **(حلاق، 2018، ص 155)**.

وبالرغم من المد والجزر، يمكن الملاحظة أن العام 1937 م، كان قد حمل معه تغيّرات في التوجه الفكري لدى المسلمين، خاصةً بعدما اتبعوا سياسة إيجابية لناحية مبدأ قبولهم بالكيان اللبناني المستقلّ، على أن يتمّ الحفاظ على وجهته العربية والشرقية **(القوزي، 1982، ص 430)**.

وباستعراض ما تم في الجلسة النيابية التي جرت في 21 شباط/فبراير من العام 1938 من قبل النوّاب المعارضين الذين يمثلون جميع القوى الإسلامية المعارضة من داخل المجلس وخارجه؛ فإن هؤلاء النواب قد حملوا حكومة الأحدب مسؤولية هذا التقصير الواضح والصريح، كما أكد نواب المعارضة في هذا الشأن أن رئيس الحكومة خير الدين الأحدب لا يملك الكفاءة اللازمة للبقاء في منصبه كرئيس للوزراء، وأن حكومته مسؤولة عن واقع المسلمين في لبنان. وأمام تبدلات وتحولات مواقف بعض القيادات السنية، طرحت عدة تساؤلات حول الفكر الإسلامي السياسي في لبنان: هل تطور أم تراجع؟ في الإجابة عن هذا السؤال ارتأى البعض أن ميل الفكر السياسي الإسلامي نحو الاعتراف

بلبنان هو تطور، بينما يرى البعض الآخر في هذا التفكير تنازلاً أو تراجعاً عن الفكر الوحدوي. ومن نماذج ذلك صاحب صحيفة «بيروت» محيي الدين النصولي وهو مسلم سني كان رائداً من رواد الوحدة مع سوريا، وهو القائل «إن المسلمين لا يرضون عن الوحدة بديلاً، هذه هي عقيدتهم لا تتبدل ولو تبدلت الأرض غير الأرض، والسماء غير السماء» (صحيفة بيروت، 1936 العدد 28 تموز/يوليو؛ وما إن أصبح محيي الدين النصولي نائباً في المجلس النيابي اللبناني حتى بدأ بالدفاع عن الكيان اللبناني، والدفاع عن رئيس الجمهورية إميل إده! ففي جلسة لمجلس النواب بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير 1939 دافع النصولي عن إميل إده ورفض انتقاد السوريين له وقال: «إن التهجم على رئيس الدولة يصيب كل لبناني في صميمه... ولمقامه قدسية يجب أن ينحني أمامها كل من الشعبين الأخوين...»[1] **(محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، 1939، ص 217).**

ويعود استمرار قلة توفير الخدمات الإنمائية التي بقيت على وضعها إلى استمرار الأزمات الطائفية والسياسية التي لم تهدأ عن العصف بالحياة السياسية ليبقى انعكاسها سلباً على أرض الواقع.

وما تجب الإشارة إليه أن زعماء الطائفة السنية، في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية بوقت قصير، لم يكونوا أقلّ من سواهم من الطوائف الإسلامية وغير الإسلامية تمسكًا بالكيان اللبناني: فقد أبدوا حرصهم على التعاون والتكاتف في سبيل النهوض بالدولة العادلة، ولكنْ، على الرغم من ذلك، فإنّ التباين الطائفي لم يغب عن الساحة اللبنانية، وقد استمر بين طائفة وأخرى. فبعد أن أعيد تكليف عبد الله اليافي لتشكيل الوزارة في 22 كانون الثاني/يناير 1939م، تبيّن لاحقاً أن الطائفة الشيعية لم تصل إلى ما كانت تنادي به من مطالب في الفترة السابقة، وقد أشار إلى ذلك النائب الشيعي «رشيد بيضون»، خلال الجلسة النيابية لطرح الثقة بالحكومة الجديدة في 24 كانون الثاني/يناير 1939م، حيث قال: «.... أرى أنّ الواجب يقضي عليّ، وأنا من أبناء الطائفة الشيعية التي هي الطائفة الثالثة في لبنان، أن أحافظ على حقها وأن أطالب بما هضم من حقوقها بشتى الطرق وبكلّ المناسبات» ... تابع كلامه مذكرًا أن نواب الجنوب قد خرجوا من المجلس النيابي لاحتجاجهم على هضم الحقوق المتعلقة بالشيعة وقد قدموا عدّة مطالب إلى رئيس الجمهورية الذي وعدَ بتنفيذها دون لمس هذا الشيء

1) محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، تاريخ 6 كانون الثاني/يناير 1939، ص 217.

على أرض الواقع. وذكّر النائب بيضون بالدستور وبمادته الـ95 التي تنصّ على تمثيل الطوائف اللبنانية بصورة عادلة في الوظائف العامّة وتشكيل الوزارة، ثم قال: «الواجب يستصرخني للمطالبة بحق طائفتي التي هيَ إحدى طوائف لبنان ومن دعامات لبنان، والتي كانت في كلّ الأحوال من أشدّ الطوائف إخلاصاً للبنان، ولهذا أرى أنّ الواجب يدعوني لحجب الثقة عن وزارة لا تضمن في بيانها حق طائفتي...» **(محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، 1939م، ص 150-149)**.

ويلاحظ في مطالعة النائب رشيد بيضون (مؤسس مدارس الجمعية الخيرية الإسلامية العاملية في لبنان) أن عدم تطبيق العدالة والمساواة كان سبباً أساسياً من أسباب الشحن والبغضاء بين مختلف الأفرقاء السياسيين، سواء في المجلس النيابي أو خارجه، وكادت هذه النزاعات تؤدي لانجرار البلاد نحوَ منزلق خطير قد يطيح بحلم استقلال الكيان اللبناني لولا اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول/سبتمبر 1939م، حيث توقفت كل النزاعات بشكلٍ مؤقت، بعد أن علق الفرنسيون العمل بالدستور وحلوا المجلس النيابي كما ألغوا جميع المناصب الوزارية، وأبقوا على استمرارية الرئيس إميل إده في منصب رئيس الجمهورية – دون أي صلاحيات أو سلطة فعلية على أرض الواقع – حيث يعاونه في الحكم مجلسُ مديريْن، لكنّ الأمور العسكرية بالنسبة للفرنسيين استمرت بالتدهور مع تفاقم الأزمة العالمية وسقوط فرنسا بيد الألمان (في 22 حزيران/يونيو عام 1940م) ، وبالتالي كان ذلك يعني أن لبنان وشعبه دخل في مرحلة جديدة من المراحل التي تتضمن الصراع الدولي بين الحلفاء ودول المحور **(حلاق، 2018، ص 159)**.

وفي أوائل سنة 1939، عينت الحكومة الفرنسية «غبريال بيو» مفوضاً سامياً على لبنان خلفاً للكونت دي مارتيل، وفي أوائل أيلول/سبتمبر من السنة نفسها اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية فعلق المفوض السامي الفرنسي «السيد بيو» الدستور اللبناني من جديد وصرف النواب والوزراء، ولكنه لم يتعرض للرئيس إده الذي استمر في الحكم إلى حين استقالته في عام 1941؛ وقد خلفه في رئاسة الدولة ألفرد نقاش الذي وعد بيو الحلفاء في أيامه بإلغاء الانتداب ذاكراً أنه سيمنح لبنان استقلاله الكامل.

شهدت تصريحات المفوض السامي الفرنسي غابريال بيو، في العام 1940-1939 صدىً إيجابياً في نفوس المسلمين، خاصةً عندما أعلن أنّه لا يمكن التمييز بين الأجناس والأديان والمذاهب والطوائف، كما أعلن عن رغبته في توحيد الأحزاب والطوائف من

أجل وحدة البلاد وتوحيد توجهها وعملها السياسي **(القوزي، 1982، ص 430)**.

قائمة المصادر والمراجع

1. حبوش، إميل: (1941). **أساليب السياسة الفرنسية**. لندن: تقرير مرسل إلى الحكومة الإنجليزية وإلى لجنة التحرر الفرنسية.
2. حلاق ، حسان : (1982) . مذكرات سليم علي سلام 1938-1868، بيروت .
3. حلاق ، حسان : 2018. **التيّارات السياســـيّة والطائفــية في لبنان 1913 – 1943،بيروت ، دار التهضة** .
4. زيلع، نعيم : (دون تاريخ) الرئيس إده يتكلم، بيروت.
5. سلمان، بشرى إبراهيم. (2017). **الواقع اللبناني بين الوحدة والاستقلال(1939-1936)**. (قبس ناطق محمد، المحرر) بغداد: كلية التربية للبنات.
6. سيل، باتريك : (2010)، **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي**، ترجمة عز الأيوبي، بيروت ، الدار العربية للعلوم.
7. شاهين، فؤاد : (1980) الطائفية ، بيروت، دار الحداثة .
8. شعيب، علي : (1987) . مطالب جبل عامل، الوحدة والمساواة في لبنان الكبير، 1936 ، ط1، بيروت – لبنان ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
9. شمعون ، كميل : (1969) مذكراتي، ج 1، بيروت.
10. الصلح ، سامي : (2000) . لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، بيروت ، دار النهار للنشر،.
11. الصلح، عادل : (1970) . حزب الاستقلال الجمهوري، من المقاومة الوطنية إيام الإنتداب الفرنسي، بيروت، لبنان.
12. طبارة، هدى شحود: (2001). تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، ط 1، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، لبنان.
13. فتوني، علي عبد: (2013م). **تاريخ لبنان الطائفي**. بيروت: دار الفارابي.
14. قاسم ، طارق : (2012) . تاريخ لبنان الحديث 1516 – 1920، بيروت – لبنان، طبعة أولى.
15. قربان ، ملحم: (1975). **محاضرات في تاريخ لبنان الحديث**. دون مكان النشر: الجامعة اللبنانية-كلية الحقوق.
16. القوزي، محمد علي : (1982)، **لبنان في ظلّ الانتداب الفرنسي 1943-1918**، رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، جامعة القاهرة، كلية الآداب.1982م.
17. المجلس الإسلامي في لبنان. (3 آذار، 1965). جلسة الهيئة الإدارية.
18. محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني. (24 كانون الثاني، 1939م).
19. محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني. (6 نيسان(أبريل)، 1937).